

Distr.: General  
28 February 2023  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



## مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي  
الدورة السادسة

جنيف، 10-12 أيار/مايو 2023

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

## موجز رئاسة الاجتماع الثالث للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي\*

### موجز

تتضمن هذه الوثيقة، التي أعدتها رئاسة الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، سرداً موجزاً للمناقشات التي جرت أثناء الاجتماع الثالث للفريق العامل، المعقود في قصر الأمم بجنيف في يومي 28 و29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 حضورياً وعن بعد.

وناقش الفريق العامل التقدم المحرز في الأعمال المتعلقة بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي التي تقوم بها المنظمات الدولية ذات الصلة، وتعريف الاقتصاد الرقمي للأغراض الإحصائية، وآليات استخراج البيانات من المواقع الشبكية وتبادل البيانات لإعداد الإحصاءات الرسمية عن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وقياس البعد الجنساني للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. واستناداً إلى المناقشات، تُنشر في موجز الرئاسة مواضيع يمكن تناولها في الاجتماعات المقبلة للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، لكي ينظر فيها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي ويتخذ قراراً بشأنها في دورته السادسة المقرر عقدها في الفترة من 10 إلى 12 أيار/مايو 2023.

\* توجز هذه الوثيقة المناقشات التي جرت خلال الاجتماع الثالث للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وهي لا تعكس بالضرورة آراء أمانة الأونكتاد أو مسؤوليه أو الدول الأعضاء فيه.



## الافتتاح

- 1- عُقد الاجتماع الثالث للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (الفريق العامل) في صيغة هجينة في جنيف يومي 28 و29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.
- 2- وفي الجلسة العامة الافتتاحية، انتخب الفريق العامل رئيسة دائرة الإحصاءات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المكتب الوطني الكيني للإحصاء رئيسة له<sup>(1)</sup>. وانتُخب نائب مدير ونائب كبير الاقتصاديين في مكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية نائباً للرئيسة - مقرر<sup>(2)</sup>.
- 3- وبعد انتخاب أعضاء المكتب، أبلغت الرئيسة الفريق العامل بأن نتائج الاجتماع ستقدّم إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في دورته السادسة في أيار/مايو 2023، وذلك في شكل موجز تُعدّه الرئيسة ويُستكمل بعد الاجتماع الثالث للفريق العامل.
- 4- واعتمد الفريق العامل جدول الأعمال التالي:

- 1- انتخاب أعضاء المكتب
  - 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
  - 3- النقدّم المحرز في الأعمال المتعلقة بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي التي تقوم بها المنظمات الدولية ذات الصلة
  - 4- تعريف الاقتصاد الرقمي للأغراض الإحصائية
  - 5- استخراج البيانات من المواقع الشبكية واستخدام بيانات القطاع الخاص لإعداد الإحصاءات الرسمية
  - 6- قياس البعد الجنساني في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
  - 7- مواضيع يمكن أن ينظر فيها الفريق العامل مستقبلاً
  - 8- اعتماد موجز الرئاسة
- 5- وأشارت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الأونكتاد، في ملاحظاتها الافتتاحية، إلى أن الاستخدام المتزايد للحلول الرقمية الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تواصل على نطاق واسع ولكن بدرجات متفاوتة. ففي بعض البلدان النامية، سجلت نسبة الأشخاص الذين يستخدمون الهاتف المحمول أو الإنترنت لإجراء عمليات شراء عبر الإنترنت زيادة هائلة، بينما انخفضت هذه النسبة في بعض البلدان النامية الأخرى خلال نفس الفترة. وأكدت أن معالجة "الفجوة الرقمية الإحصائية" لا تزال تشكل تحدياً كبيراً وأن التصدي لهذا التحدي يتطلب تحديد الأولويات على الصعيد الوطني، وزيادة الدعم المقدم من المنظمات الدولية في مجال بناء القدرات، وتقاسم الممارسات الجيدة فيما بين البلدان على نحو فعال.
  - 6- وشددت الموظفة المسؤولة عن دائرة الإحصاءات في الأونكتاد على أهمية تحسين الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. فتحسين الإحصاءات يمكن أن يساعد في فهم دور الاقتصاد الرقمي وتسخير إمكاناته الكاملة من أجل التنمية ويمكن أن يوفر لواقعي السياسات والجمهور العام معلومات عن الشمول والفجوات الرقمية، بما في ذلك الفجوات بين الجنسين. ومن الضروري تنمية القدرات في مجال إدارة البيانات والنهوض بالابتكار في مجال القياس لتسخير التكنولوجيا الرقمية والبيانات باعتبارها أصولاً مشتركة.

(1) السيدة لينا وينتيررو نغومبا.

(2) السيد ريتشارد هيز.

وفي هذا الصدد، للخبراء الإحصائيين دور يمكن أن يضطلعوا به في تقليص فجوة البيانات، بطرق منها تعزيز تقاسم المنافع التي يمكن جنيها من البيانات الرقمية بقدر أكبر من الإنصاف. وأقرت دور الفريق العامل في استكشاف نهج جديدة للقياس من أجل مواجهة التحديات، بما في ذلك الحصول على البيانات التي تمتلكها جهات خاصة لإعداد الإحصاءات الرسمية، كما أقرت بالتطورات الأوسع نطاقاً التي طرأت على نظم الإحصاءات الرسمية على الصعيد العالمي، مثل تحديث نظام الحسابات القومية في عام 2025 والتحديث المستمر لأدلة الأمم المتحدة للإحصاءات التجارية.

### البند 3

#### التقدم المحرز في الأعمال المتعلقة بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي التي تقوم بها المنظمات الدولية ذات الصلة

7- استعرض الفريق العامل التقدم المحرز في الأعمال ذات الصلة التي تقوم بها المنظمات الدولية. وفي حالة الأونكتاد، يسترشد العمل الذي تقوم به المؤسسة بعهد بريدجتاون، الذي عزز المهام المنوطة بالأونكتاد فيما يتعلق بدعم جمع البيانات وتجهيزها لإنتاج إحصاءات التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي<sup>(3)</sup>. وبعد الاجتماع الثاني للفريق العامل، نشر الأونكتاد طبعة منقحة من دليل إنتاج الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي لعام 2020، وهي متاحة باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية، فضلاً عن البرتغالية (بدعم من البرازيل)، ومن المقرر أن تصدر النسختان الروسية والعربية في عام 2023<sup>(4)</sup>. وفي حزيران/يونيه - تموز/يوليه 2022 تم تجريب دورة تدريبية عبر الإنترنت تستند إلى الدليل مع المكاتب الإحصائية الوطنية في بلدان جزر المحيط الهادئ.

8- وقدمت أمانة الأونكتاد أيضاً معلومات تفصيلية عما تبذله من جهود بغية تحديث عمليات جمع المؤشرات الأساسية والبيانات الوصفية من المكاتب الإحصائية الوطنية، التي ستستخدم في عام 2023 وصلة ببنية على الإنترنت تتيح في جملة أمور الوصول الآمن من خلال حسابات المستعملين وعمليات التحقق من صحة البيانات في الوقت الحقيقي. ودعت الأمانة الدول الأعضاء إلى التطوع لإجراء اختبار تجريبي للنظام الجديد والرد على استبيانها لعام 2023 بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأعمال التجارية.

9- وعرضت أمانة الأونكتاد كذلك تحليلها لأثر الجائحة على التجارة الإلكترونية. فقد أظهرت جائحة كوفيد-19 أهمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من أجل الانتعاش والقدرة على الصمود، ولكنها كشفت أيضاً عن الحاجة الملحة لمعالجة الفجوات الرقمية وفجوات البيانات، وكلاهما يتطلب زيادة المساعدة التقنية لقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وهناك حاجة إلى تعزيز توافر المؤشرات الأساسية بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب الأعمال التجارية وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن الحاجة إلى أن تفكر الدول الأعضاء في زيادة توسيع نطاق القياسات بغية توجيه سياسة الاقتصاد الرقمي في البلدان النامية.

10- وأوضحت هيئة الإحصاء الكندية، بصفتها رئيسة فرقة العمل المعنية بالعمولة والرقمنة التي أنشأتها لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإحصاءات الأعمال والتجارة، مساهمة فرقة العمل المعنية بالعمولة والرقمنة في الدليل القادم بشأن المؤشرات الرئيسية، الذي يتضمن العديد من التعاريف والمبادئ التوجيهية للمؤشرات المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية.

(3) انظر TD/541/Add.2.

(4) انظر <https://unctad.org/webflyer/manual-production-statistics-digital-economy-2020>.

وفي المستقبل، ستركز لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال والتجارة على الرقمنة والإنتاجية والابتكار؛ والرفاه والإدماج الاجتماعي؛ والاقتصاد الأخضر وتحديد أفضل إطار لإنتاج البيانات بغية تحقيق هذه الغايات. وتقوم لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة أيضاً باستكشاف مصادر وأساليب جديدة للبيانات بغية تقديم التوجيه بشأن قياس التجارة الإلكترونية، بدلاً من وضع مؤشرات جديدة. وعلاوة على ذلك، شاركت هيئة الإحصاء الكندية تجربتها الوطنية في قياس التجارة الرقمية من خلال دراستين استقصائيتين رئيسيتين: الدراسة الاستقصائية حول التكنولوجيا الرقمية واستخدام الإنترنت، والدراسة الاستقصائية الكندية بشأن استخدام الإنترنت، حيث تضمنت الدراسة الأولى قياس تأثير التقنيات الرقمية على الشركات في حين تضمنت الدراسة الثانية قياس عمليتي اعتماد واستخدام التقنيات الرقمية من قبل الأفراد المقيمين.

11- وقدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية آخر التحديثات لسجل أداء الاقتصاد الرقمي الشامل، الذي وُضع ليكون أداة سياسية متطورة لفهم ورصد حالة التحول الرقمي للبلدان ومستوى شمول هذا التحول. ويشير سجل أداء الاقتصاد الرقمي الشامل إلى مستوى إدماج الشرائح الرئيسية من السكان في الاقتصاد الرقمي، مثل النساء والشباب وكبار السن واللاجئين والمهاجرين والمشاريع الصغرى والشركات الصغيرة والمتوسطة وسكان الريف والأشخاص ذوي الإعاقة. وتوسعى هذه الأداة إلى قياس مدى شمول الاقتصاد الرقمي من خلال مجموعة من الركائز تشمل مؤشرات كمية ونوعية على حد سواء، وتشير حالياً إلى ما يلي (أ) السياسة والتنظيم، و(ب) الهياكل الأساسية، و(ج) الابتكار، و(د) المهارات. وتستند المؤشرات الكمية إلى الإحصاءات المتاحة في الوقت الراهن.

12- وأطلع الاتحاد الدولي للاتصالات، الذي يترأس حالياً اللجنة التوجيهية للشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، الفريق العامل على مساهمة الشراكة في الاستعراض المواضيعي للمنندى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومنندى التعاون الرقمي والتنمية الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة في عام 2021. وفي عام 2022، قدمت الشراكة أيضاً إلى اللجنة الإحصائية تقريرها عن فترة السنتين بشأن التقدم المحرز في إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتضمن التقرير أحدث تنقيح للقائمة الأساسية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسلط الضوء على الحاجة إلى تنفيذ مبادئ توجيهية منقحة بهدف تحسين توافر وجودة المؤشرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقييم الاستعداد الرقمي لمواجهة الأزمات مثل الأزمة التي سببتها جائحة كوفيد-19 تقيماً أفضل. وأيدت اللجنة الإحصائية القائمة الأساسية المنقحة، وطلبت جمع مزيد من المعلومات عن المواضيع المشمولة، بما في ذلك التجارة الإلكترونية المحلية وعبر الحدود، وأيدت مواصلة استكشاف سبل استخدام مصادر بيانات بديلة لقياس إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوقت المناسب. ونظمت الشراكة جلسة في منندى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2022 بشأن الاستفادة من مصادر البيانات المبتكرة والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين لتوفير الإحصاءات ذات الصلة في الوقت المناسب. وتقاسم الاتحاد الدولي للاتصالات أيضاً أعماله الجارية في إطار لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالبيانات الضخمة وعلم البيانات لأغراض الإحصاءات الرسمية، التي نوقش في إطارها استخدام البيانات الإلكترونية (الشبكية) لأغراض إحصائية، مثل أثر الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية. ولا تزال هناك ثغرات في البيانات الضخمة فيما يتعلق بالمؤشرات المتصلة بالتجارة الإلكترونية، ويشجع الاتحاد الدولي للاتصالات المزيد من الدول الأعضاء على البدء في جمع تلك البيانات والإبلاغ عنها. ولوحظ أيضاً أن الاتحاد الدولي للاتصالات يقوم بجمع بيانات الأسر المعيشية عن التجارة الإلكترونية منذ عام 2018.

13- وعرض المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي التطورات الأخيرة في استقصائه المؤسسي بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، التي شملت وحدة للتجارة الإلكترونية وأسئلة عن تأثير كوفيد-19 في عام 2021. وستجمع الدراسات الاستقصائية المقررة في 2023 و2024 معلومات حول استخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات. وستركز الأسئلة الجديدة على استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الشخصية وعلى تدابير التحقق من التحيز الذي ينطوي عليه الذكاء الاصطناعي. وتشمل الدراسة الاستقصائية لعام 2023 أسئلة تتعلق باستخدام برامج الأعمال، وتقاسم البيانات، وتحليلات البيانات، وتداول البيانات. وأشار الخبير إلى أن وحدة البيانات في الدراسة الاستقصائية لعام 2023 ستضمن أسئلة حول كل من استخدام البيانات وتحليلات البيانات.

14- وركزت المناقشة التي تلت ذلك على القضايا المنهجية التي نشأت عند تنفيذ الدراسات الاستقصائية لقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وسأل أحد المندوبين عن الممارسات الجيدة من أجل ضمان معدلات عالية من الردود على الدراسات الاستقصائية، كما سأل عن التحديات التي قد تواجهها البلدان في جمع الردود. وأعرب مندوب آخر عن رغبته في معرفة ما إذا كان القطاع غير الرسمي قد أُدمج في عملية قياس صادرات الخدمات المقدمة رقمياً، على سبيل المثال في كوستاريكا والهند، وكيف يمكن إدماجه. وأشارت الأمانة إلى أن قياس صادرات الخدمات المقدمة رقمياً لا يشمل حالياً سوى القطاع الرسمي، ولكنها لاحظت أن الأنشطة المقبلة المتعلقة بالبحوث المنهجية وبناء القدرات من أجل قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي يمكن أن تنظر في كيفية إدماج القطاع غير الرسمي على نحو أفضل.

15- وعلاوة على ذلك، أعرب أحد المندوبين، في سياق الحديث عن أنشطة بناء القدرات، عن تقديره للدعم الذي يقدمه الأونكتاد لصوغ استراتيجيات التجارة الإلكترونية، مشيراً إلى أن القياس أمر حيوي في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ هذه الاستراتيجيات. وسأل المندوب أيضاً عن الكيفية التي يمكن بها للشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية أن تساعد في بناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية. ورداً على ذلك، شجعت الأمانة الوفود على الاستفادة من فرص بناء القدرات التي يتيحها الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية، استناداً إلى خبرة كل منها في مجال القياس، وعرضت تيسير طلبات المساعدة التقنية التي يمكن أن تضطلع بها الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية بصورة تعاونية.

16- وبالإضافة إلى ذلك، اقترح أحد المندوبين النظر في تصنيف البلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد انتهاء النزاعات باعتبارها مجموعة بلدان إضافية عند تحليل إحصاءات التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وأحاطت الأمانة علماً بهذا الاقتراح.

#### البند 4

##### تعريف الاقتصاد الرقمي للأغراض الإحصائية

17- ناقش الفريق العامل تعريف الاقتصاد الرقمي للأغراض الإحصائية، بما في ذلك الأطر المفاهيمية التي تستخدمها المنظمات الدولية. واستند النقاش إلى وثيقتي معلومات أساسية، هما مشروعاً فصلين من كتيب جديد (سيصدر قريباً) عن قياس التجارة الرقمية، أعدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والأونكتاد، وورقة أعدها الأونكتاد بشأن قياس قيمة التجارة الإلكترونية.

18- وأقرت أمانة الأونكتاد بعدم وجود تعريف مقبول على نطاق واسع للاقتصاد الرقمي والمفاهيم ذات الصلة، مثل الرقمنة، ولاحظت في الوقت نفسه أن بعض مكونات الاقتصاد الرقمي قد حُدثت ويمكن قياسها كمياً في سياق إعداد الإحصاءات الاقتصادية والتجارية. ويستند التعريف العملي للاقتصاد الرقمي الذي وضعه الأونكتاد إلى هذه العناصر (التكنولوجيات الأساسية والهياكل الأساسية، وقطاع تكنولوجيا المعلومات، والقطاعات القائمة على التكنولوجيا الرقمية). بيد أنه لا توجد حالياً إحصاءات موثوقة بها بشأن مكونات الاقتصاد الرقمي وأبعاده الرئيسية، لا سيما في البلدان النامية.

19- وقد مصرف التنمية الآسيوي إطاره المقترح لاستيعاب الاقتصاد الرقمي، الذي ينظر أيضاً في مكوناته القابلة للقياس الكمي، ولا سيما بيانات الحسابات القومية. ويشير الإطار إلى اقتصاد رقمي "أساسي" (منتجو المنتجات الرقمية بشكل رئيسي) واقتصاد "يعتمد على الرقمنة". وعرض المصرف نتائج عملية تجريبية تمثلت في تطبيق الإطار على 16 اقتصاداً، أظهرت مساهمة الاقتصاد الرقمي الأساسي في الناتج المحلي الإجمالي (مساهمة تتراوح بين 2,4 في المائة في كازاخستان و9,2 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية)، مصنفة حسب القطاع الفرعي الرقمي. وساعد الإطار أيضاً في تحديد القطاعات الاقتصادية الأكثر اضطراباً نتيجة التحول الرقمي ودرجة "الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية" في تلك الاقتصادات (أي حصة المدخلات الرقمية إلى إجمالي المدخلات الوسيطة للقطاعات المعتمدة على التكنولوجيا الرقمية). وفي حين أشار مصرف التنمية الآسيوي إلى أن الإطار محدود النطاق لأنه يستند إلى "أضيق تعريف للمنتجات الرقمية"، فإنه يقدم اقتراحات استشرافية لإجراء تحليلات تكاملية للاقتصاد المعتمد على التكنولوجيا الرقمية، تشمل على سبيل المثال تقييم إعادة توزيع مهام العمل في القطاعات الرقمية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

20- وعرضت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي النهج الذي تتبعه المنظمة لقياس الاقتصاد الرقمي من خلال جداول العرض/الاستخدام الرقمي. وتهدف هذه الجداول إلى زيادة إبراز "التحول الرقمي" في الإحصاءات الاقتصادية من خلال تحسين عملية تصنيف البيانات في الحسابات القومية بحيث تعكس الأنشطة الاقتصادية التي تعتبر جزءاً من الاقتصاد الرقمي. ويجري بالفعل تنفيذ جداول العرض/الاستخدام الرقمي في عدد قليل من البلدان، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بصدد وضع كتيب عن تجميع جداول العرض/الاستخدام الرقمي يُكَمِّل دليل قياس التجارة الرقمية الجديد (الذي سيصدر قريباً). ومن الآن فصاعداً، يمكن أن تستخدم البلدان جداول العرض/الاستخدام الرقمي أساساً لتجميع الحسابات الفرعية للاقتصاد الرقمي. وي طرح تجميع جداول العرض/الاستخدام الرقمي تحديات في وجه البلدان النامية التي قد تقتصر إلى الدراسات الاستقصائية المناسبة للأعمال التجارية أو ما يلزم من السجلات الإدارية أو السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، ولكنه يتيح أيضاً سبيلاً للبدء على الأقل في إنتاج إحصاءات جزئية. ويستتبع هذا النهج إعادة توزيع البيانات بدلاً من عملية تجميع جديدة، ويمكن أن تبدأ المكاتب الإحصائية الوطنية بتجميع العناصر التي تتوفر لديها بيانات بشأنها.

21- وأطلع الفريق العامل أيضاً على مشروع فصلين من الكتيب الجديد (الذي سيصدر قريباً) بشأن قياس التجارة الرقمية للتعليق عليهما، ويحتوي المشروعان على بعض التتحيات المدخلة على النسخة الأولى المتاحة حالياً على الإنترنت. ويتضمن مشروع الفصل 2 بشأن "الإطار المفاهيمي لقياس التجارة الرقمية" تعريفاً مبسطاً للتجارة المنجزة رقمياً من أجل موافمة هذا الإطار مع مفهوم الأونكتاد للخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موافمة أفضل، ومع أسلوب التوريد 1 (عبر الحدود) للاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات بالنسبة إلى منتجات الخدمات التي يمكن تسليمها رقمياً (أي التي يمكن تقديمها عبر شبكات الحواسيب). والهدف هو تسهيل عملية جمع البيانات بشأن المعاملات التجارية التي تُنجز رقمياً. ويوضح مشروع الفصل أن التدفقات الرقمية غير النقدية لا تدخل في الوقت الراهن في نطاق التجارة الرقمية ويبسط نموذج الإبلاغ عن التجارة الرقمية.

22- ويميز مشروع الفصل 3 بشأن "المعاملات التجارية التي تُطلب رقمياً" بين مصادر البيانات المستمدة من استقصاءات وغير المستمدة من استقصاءات لقياس المعاملات التجارية التي تُطلب رقمياً (التجارة الإلكترونية عبر الحدود)، ويسلم في نفس الوقت بعدم وجود نهج واحد يقدم صورة كاملة عن جميع المعاملات التجارية التي تُطلب رقمياً. ويحدد قسم جديد دور استقصاءات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الأعمال التجارية كمصدر رئيسي للمعلومات، كما يحدد إمكانية استخدام مصادر أخرى، مثل استقصاءات الأنشطة التجارية، لجمع معلومات عن قيمة صادرات الشركات التجارية وواراداتها المطلوبة رقمياً.

ويمكن استكمال هذه التدابير ببيانات تُستمد من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، ومدفوعات بطاقات الائتمان، وشركات تجهيز المدفوعات، ووكالات البريد والجمارك للحصول على نظرة أشمل للمعاملات التجارية التي تُطلب رقمياً.

23- وأخيراً، قدمت أمانة الأونكتاد ورقة غير رسمية بشأن قياس قيمة التجارة الإلكترونية، وصفت فيها الحالة الراهنة فيما يتعلق بمقاييس قيمة التجارة الإلكترونية، بما في ذلك التجارة الإلكترونية عبر الحدود، بالنسبة إلى مختلف الاقتصادات التي تتوفر بشأنها إحصاءات، مع التركيز على التجارة الإلكترونية لشركات الاعمال، التي تشكل العنصر الرئيسي للتجارة الإلكترونية. وهناك تنوع كبير في الإحصاءات المتاحة من مختلف الاقتصادات، ولذلك يوجد تباين كبير من حيث التعاريف، والنهج المتبعة إزاء قيمة التجارة الإلكترونية، والأسئلة المطروحة في الدراسات الاستقصائية، ومصادر البيانات، والأساليب المتبعة لإعداد الإحصاءات ونطاقاتها. وتبيّن الورقة غير الرسمية أنه لا يوجد، في معظم الاقتصادات، إحصاءات وطنية عن قيمة التجارة الإلكترونية. وحيثما وجدت، تتعلق الإحصاءات في معظمها بمبيعات التجارة الإلكترونية، مما يعني ضمناً أن إحصاءات التجارة الإلكترونية عبر الحدود تشير أساساً إلى الصادرات ونادراً ما تشمل الواردات. وتبرز الورقة غير الرسمية الحاجة إلى وضع بيانات إحصائية متينة وشاملة وقابلة للمقارنة دولياً بشأن قيمة التجارة الإلكترونية عبر البلدان. وأعربت أمانة الأونكتاد عن اعتزامها الاستفادة من التحليل بالنظر في مزايا ومساوئ مختلف النهج المتبعة، وإمكانية اتخاذ تدابير موحدة، بهدف وضع مبادئ توجيهية إحصائية لقياس التجارة الإلكترونية في نهاية المطاف. وأفادت الأمانة بأن الفريق العامل في وضع جيد للمساهمة في هذا العمل عن طريق تشكيل فرقة عمل تتألف من المشاركين المهمتين في الفريق العامل لتوجيه وتطوير المعايير والمبادئ التوجيهية اللازمة لقياس التجارة الإلكترونية.

24- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، شدد أحد المندوبين على أهمية التمييز بين قياس الاقتصاد الرقمي والأجزاء المختلفة المكوّنة للاقتصاد الرقمي بغية فهم عملية التحول الرقمي. وعرض مندوب الصين تجربة بلاده في مجال قياس الاقتصاد الرقمي. ورحب عدة مندوبين بالاقترح المتعلق بإنشاء فرقة عمل وأعربوا عن اهتمامهم بالمشاركة في أعمالها (بما في ذلك البرازيل وزمبابوي وكندا وكينيا، فضلاً عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي). وشدد عدد قليل من المندوبين على الحاجة إلى دراسة نطاق قياس التجارة الإلكترونية ومراعاة الدور المتنامي لوسائل التواصل الاجتماعي والقطاع غير الرسمي.

25- ودُعي خبراء الفريق العامل إلى التعليق على الورقة غير الرسمية المتعلقة بقياس التجارة الإلكترونية وإلى التطوع للعمل في فرقة عمل لتوجيه عملية وضع المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بقياس قيمة التجارة الإلكترونية، بما في ذلك التجارة الإلكترونية عبر الحدود. وستوفر الورقة غير الرسمية أساساً لوضع مبادئ توجيهية تقنية لجميع المكاتب الإحصائية الوطنية.

## البند 5

**تنفيذ تقنيات استخراج البيانات من المواقع الشبكية وتيسير نقل البيانات لإنتاج إحصاءات رسمية بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي**

26- ناقش الفريق العامل مصادر البيانات غير المستمدة من استقصاءات لقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وشجّع المشاركون على تبادل الخبرات في إنشاء الآليات التي تمكّن من نقل البيانات التي تملكها جهات من القطاع الخاص لاستخدامها في إعداد الإحصاءات الرسمية، وتقاسم أمثلة على استخراج البيانات من المواقع الشبكية كطريقة تكميلية لجمع البيانات. واستندت الجلسة إلى المناقشة التي جرت خلال الاجتماع الثاني للفريق العامل في عام 2021 بشأن المبادرات التي تستفيد من البيانات الضخمة لإنتاج أو استكمال الإحصاءات الرسمية. وأقرت الجلسة بأن الوكالات الإحصائية في كل من البلدان النامية والمتقدمة لا تزال تستكشف سبل الوصول إلى البيانات الضخمة إلى جانب مصادر البيانات الأخرى وإيجاد طرق للاستفادة منها بكفاءة في إنتاج الإحصاءات.

27- وأشارت أمانة الأونكتاد، في ملاحظاتها الاستهلالية، إلى أن تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2021 قد حلل الأهمية التي تتسم بها البيانات في الاقتصاد الرقمي المتطور. وأكدت أن الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي يمكن اعتبارها منفعة عامة تبرر إيجاد طرق للوصول الآمن إلى البيانات التي تملكها جهات من القطاع الخاص تساعد على بلورة رؤى حاسمة، يمكن أن تسهم في جملة أمور منها رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة.

28- وعرض مركز الدراسات المتعلقة بتطوير مجتمع المعلومات في البرازيل (Cetic.br) الدروس المستفادة من مشروع تجريبي يربط قواعد بيانات الدراسات الاستقصائية التقليدية بالسجلات الإدارية والبيانات المجمعّة من الشبكة العالمية. ويتعامل مركز الدراسات المتعلقة بتطوير مجتمع المعلومات في البرازيل (Cetic.br) مع مركز المعلومات الشبكية البرازيلي (nic.br)، الذي يدير النطاق com.br. ويسرّ الوصول إلى المعلومات على المواقع الإلكترونية لاستخدامها في جمع البيانات. ورغم هذا الوصول الميسر إلى البيانات، لا تزال هناك تحديات رئيسية منها مطابقة الشركات المختارة من سجل الأعمال التجارية مع العناوين ذات الصلة المرتبطة بالنطاق com.br، وأقر مركز الدراسات المتعلقة بتطوير مجتمع المعلومات بأن أساليب المطابقة لا تزال تحتاج إلى مزيد من العمل. وفي بعض البلدان، قد يطرح عدم وجود نظام موحد لمحددات هوية الأعمال التجارية تحديات إضافية أمام مطابقة الشركات لأسماء النطاقات المحددة. وأقر المشروع أيضاً بأن المواقع الإلكترونية ليست سوى قناة واحدة للبيع عبر الإنترنت، وأن هناك حاجة إلى أن تنتظر الشركات في استخدام قنوات بديلة. ومع ذلك، أظهر المشروع أن المعلومات التي تُستخرج من المواقع الشبكية واستخدامها لكلمات متصلة بالتجارة الإلكترونية تقيّد في تقييم ما إذا كانت الشركة تتبع على الإنترنت وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من البحث. والمشروع عبارة عن شراكة مستمرة في إطار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي التابعة للأمم المتحدة، تضم البرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك. وفي الختام، أكد مركز الدراسات المتعلقة بتطوير مجتمع المعلومات في البرازيل أنه يرحب بانضمام بلدان أخرى في المنطقة إلى هذا التعاون.

29- وقدمت شعبة الإحصاءات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة تقييمها للاستخدام المتزايد للبيانات الضخمة من جانب الوكالات الإحصائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك بيانات الماسحات الضوئية والبيانات الإلكترونية عن الأسعار وبيانات الهواتف النقالة لقياس أنماط الهجرة والسياحة والمسافرين. وهناك العديد من التحديات الرئيسية التي تحد من استخدام مصادر البيانات الضخمة في المنطقة، وهي الأطر القانونية والتنظيمية الصارمة التي تنظم عمل المكاتب الإحصائية الوطنية؛ وخصوصية البيانات وتصورات المواطنين؛ والوصول إلى البيانات واستخدامها والشراكات ذات الصلة؛ والقدرات والمهارات؛ والهياكل الأساسية التكنولوجية؛ والتحديات الخاصة بمصادر البيانات، مثل الشركات التي تستخدم مواقع إلكترونية متعددة. ونظرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا في نماذج مختلفة للشراكات التي تتيح الوصول إلى البيانات بين الجهات المالكة للبيانات من القطاع الخاص والوكالات الإحصائية، تتراوح بين إلزامية توفير البيانات في بلدان مثل عمان والمملكة المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي، والترتيبات التجارية (أي الدفع مقابل الحصول على البيانات). ويمثل تبادل المعارف والتدريب بشأن الوصول إلى مصادر البيانات الجديدة هذه واستخدامها أولوية رئيسية للجنة الإحصاءات والمعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

30- وأخيراً، استمع الفريق العامل إلى المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، الذي عرض نشاط مركزه للاستخبارات الإلكترونية، الذي يتمثل دوره في "تحويل محتوى الشبكة إلى بيانات (جزئية)" يمكن استخدامها لأغراض الإحصاءات. وتمثّل التطبيق الأول في جمع مجموعة بيانات على مدى السنوات الأربع الماضية تضم ما يقرب من 200 مليون من إعلانات الوظائف تغطي 28 دولة أوروبية و 31 لغة



و423 من بوابات الوظائف المختلفة. واستلزمت هذه العملية الحصول على موافقة بوابات الوظائف هذه والالتزام بالشفافية في عملية اختيار البيانات وجمعها. وقد أبرم المركز العديد من الاتفاقات الثنائية مع مالكي المواقع الإلكترونية لكي يتسنى استرجاع المحتوى بكفاءة ودون انقطاع. وبهذه الطريقة، تمكن المركز من التفاعل بشكل إيجابي مع الفئات التي تستهدفها مواقع الويب وجمع البيانات التي توفر إحصاءات ورؤى جديدة.

31- وفي المناقشة التي تلت ذلك، شاركت المملكة المتحدة تجربتها في السعي للعمل مع مقدمي البيانات على أساس طوعي، وذلك بالاستناد إلى التشريع المتعلق بقانون الاقتصاد الرقمي لعام 2017. وقد اتبعت أستراليا نهجاً مماثلاً. وسلط الاتحاد الدولي للاتصالات الضوء على وجود "فرقة عمل معنية ببيانات الماسحات الضوئية" في إطار لجنة خبراء الأمم المتحدة، التي تستخدم تقنيات استخراج المعلومات الشبكية لجمع بيانات الأسعار، مشيراً إلى أن هذا أمر يمكن أن يثير اهتمام المندوبين وأن الأساليب المعتمدة يمكن إعادة استخدامها لقياس الاقتصاد الرقمي.

32- ولاحظ المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي أنه على الرغم من أن باب العضوية في مركز الاستخبارات الإلكترونية يقتصر على أعضاء الاتحاد الأوروبي، فإن الشفرة المصدرية والمواد التدريبية ستكون متاحة لغير الأعضاء، مثل المكاتب الإحصائية الوطنية من البلدان النامية لتمكينها من استنتاج هذا النهج. واقترح أن تتعاون الأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي لإدراج هذا الموضوع في جهود بناء القدرات مستقبلاً. ولاحظ المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي أيضاً أنه لا يزال هناك عمل يتعين القيام به في مجال رصد الجودة عندما يتعلق الأمر باستخدام المحتوى المستمد من الشبكة لإنتاج الإحصاءات.

## البند 6

### قياس البعد الجنساني في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

33- ناقشت هذه الجلسة السبل الممكنة لتحسين قياس البعد الجنساني في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، لفهم كيفية مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي فهماً أفضل، ودعم عملية صنع السياسات ذات الصلة والتقدم نحو تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين.

34- وعرضت أمانة الأونكتاد أعمالها الأخيرة لتقييم مدى توافر البيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في التجارة والاقتصاد، بوجه عام، وفي التجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية بوجه خاص. وما يبرر هذا التقييم هو أن التجارة ليست محايدة جنسانياً، وأن الإحصاءات الجيدة مهمة لوضع سياسات مراعية للاعتبارات الجنسانية تهدف إلى تمكين المرأة في مختلف الأدوار الاقتصادية. وقد أكد استعراض للأدبيات الحاجة إلى دراسة المسائل التالية: الشروط المسبقة لمشاركة المرأة والرجل في التجارة، بما يشمل الدوافع والتطلعات والموارد والقيود؛ والنتائج التي تعكس درجة مشاركة المرأة والرجل وأدوارهما؛ والآثار، بما في ذلك آثار التجارة على العمالة، وتقسيم العمل، والدخل، والتمكين، والرفاه. وتتنظر دائرة الإحصاءات التابعة للأونكتاد حالياً في مسألة المساواة بين الجنسين في الإحصاءات التجارية في سياق المشاريع التي يجري تنفيذها مع المديرية العامة للتجارة التابعة للاتحاد الأوروبي (2020-2021)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، واقترحت الدائرة إمكانية استخدام هذا العمل أساساً لإجراء المزيد من الأعمال التحليلية المرتبطة بالاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (تشمل البلدان المستفيدة جورجيا وزمبابوي والسنغال وكازاخستان والكاميرون وكينيا). وتتسم البيانات المصنفة حسب نوع الجنس عن رواد/رائدات الأعمال، والمديرين/المديرات، وأصحاب/صاحبات الأعمال التجارية، والعاملين/العاملات في مختلف المهن، والتعليم، وما إلى ذلك، بأهمية بالغة في هذا السياق.

وإذا تعذر الربط بين البيانات الجزئية، فإن الربط بين البيانات التجارية الكلية على مستوى الصناعة يمكن أن يوفر رؤى قيمة، بما في ذلك في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهناك حاجة إلى بيانات وتحليلات على المستوى القطري ضماناً للفعالية في صنع السياسات بالنظر إلى الفجوات المحددة في المساواة بين الجنسين في التجارة.

35- وقدم المكتب الوطني الكيني للإحصاء لمحة عامة عن المقياس الاقتصادي للمرأة، الذي وضعه المكتب الوطني الكيني للإحصاء بالتعاون مع وزارة الدولة للشؤون الجنسانية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وتشمل أبعاد تمكين المرأة المواقف تجاه العنف ضد المرأة، والمؤشرات الديمغرافية والأسرية، والعمالة. ويمكن أن تشكل النسخة الأولى من المقياس الاقتصادي للمرأة أساساً لقياس أبعاد أخرى، مثل نفاذ المرأة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستيعابها واستخدامها. وشملت التوصيات الصادرة في أعقاب العملية الأولى توسيع نطاق عملية التشاور لتشمل المزيد من أصحاب المصلحة من الإناث لتصميم عملية قياس تمكين المرأة؛ وإدماج بيانات عن استخدام المرأة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى الفردي وعن مدى مشاركتها في التجارة الإلكترونية؛ وتغيير منهجية أخذ العينات كيما يتسنى القياس على مستوى القطري؛ وتصورات المرأة للسلطة والتمكين في المجتمع (التي يمكن أن تشمل المشاركة في الاقتصاد الرقمي).

36- وقدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إحاطة عن المقياس الجديد لمدى إدماج المرأة الذي يعد جزءاً من سجل أداء الاقتصاد الرقمي الشامل. ويهدف المقياس إلى قياس مستوى إدماج المرأة عبر المكونات الرئيسية لسجل أداء الاقتصاد الرقمي الشامل المتمثلة في المهارات والابتكار والهياكل الأساسية والسياسات والتنظيم. وهو يتألف من مؤشرات كمية تستند إلى مصادر البيانات العالمية والقطرية، فضلاً عن البيانات النوعية المستمدة من تقييمات الأفرقة القطرية. فعلى سبيل المثال، استخدمت أوغندا المقياس لتقييم مدى إدماج المرأة وتحديد الحواجز التي تواجهها. وأقر صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بأهمية جمع البيانات التفصيلية حول الإدماج الرقمي والمالي للمرأة وإحالتها إلى الهيئات التنظيمية وصانعي السياسات لتحسين الظروف الحياتية، مشيراً إلى أن مقياس إدماج المرأة وسجل أداء الاقتصاد الرقمي الشامل هما موضوع عمل جارٍ وأكد الحاجة إلى دعوة البلدان والمنظمات إلى التعاون في تطويرهما.

37- وركزت المناقشة التي تلت ذلك على تدابير السياسة العامة وغيرها من التدخلات اللازمة لتحسين قياس البعد الجنساني في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، دعا أحد المندوبين إلى تقاسم المزيد من الخبرات والدروس المستفادة من بلدان الجنوب العالمي والبلدان النامية. واقترح مشارك آخر أن تُعالج في إطار عملية وضع أساليب جمع البيانات ندرت البيانات المتعلقة بمشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي وكجزء من الاقتصاد الرقمي. وعلى سبيل المثال، يمكن وضع مؤشرات لقياس ريادة الأعمال الرقمية النسائية وملكية المشاريع النسائية في القطاع غير الرسمي.

38- وُجِّد عدد من أدوات المسح المنفصلة والمستهدفة والمبادرات القائمة على السياسات التي تنبّه إلى الفجوات في البيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين كخطوات مهمة نحو معالجة محدودة، توافر البيانات بشأن مشاركة المرأة في الاقتصاد غير الرسمي، بما في ذلك في سياق الاقتصاد الرقمي. وبالمثل، يمكن الاعتماد على البيانات الضخمة من القطاع الخاص كوسيلة إضافية لتتبع وجمع المعلومات عن القطاع غير الرسمي. فعلى سبيل المثال، تعاون المكتب الوطني الكيني للإحصاء في الماضي مع منظمات المجتمع المدني للتعرف على قيمة بعض الأعمال في القطاع غير الرسمي، باعتبار ذلك وسيلةً لإثارة السبيل في سياق قياس الاقتصاد الرقمي. وعرضت منظمة العمل الدولية أن تتقاسم مع الفريق العامل نتائج مشروعها المتعلق بمراعاة الاعتبارات الجنسانية في القطاع غير الرسمي في أوغندا وبيرو، الذي يسعى إلى تحسين البيانات الجنسانية المتعلقة بالقطاع غير الرسمي، بما في ذلك استخدام المرأة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع غير الرسمي.

وفي هذا السياق، شددت أمانة الأونكتاد على أهمية بناء القدرات والتدريب في مجال إنتاج البيانات، بما في ذلك البيانات والإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس، مؤكدة أنه ينبغي النظر في هذا الموضوع جنباً إلى جنب مع بحث طرق جديدة لتطبيق التقنيات المعروفة، مثل استخراج البيانات من المواقع الشبكية.

## البند 7

### مواضيع يمكن أن ينظر فيها الفريق العامل مستقبلاً

39- ناقش الفريق العامل، وفقاً لاختصاصاته، المواضيع التي يمكن بحثها في الاجتماعات المقبلة والتي ستُقدّم في الدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وسيبّط فريق الخبراء الحكومي الدولي في بنود جدول الأعمال المؤقت التي ستناقش في الاجتماع الرابع للفريق العامل في أواخر عام 2023. وحظيت المواضيع التالية باهتمام خاص: (أ) النقد المحرز في الأعمال المتعلقة بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي التي تقوم بها المنظمات الدولية ذات الصلة (سيُدرج لاحقاً كبنود دائم في جدول الأعمال)؛ و(ب) قياس قيمة التجارة الإلكترونية؛ و(ج) عمليات قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي غير القائمة على الدراسات الاستقصائية.

## البند 8

### اعتماد موجز الرئاسة

40- وافق الفريق العامل على أن يصدر بعد انتهاء الاجتماع موجز للرئاسة يعكس القضايا الرئيسية التي نوقشت خلال الاجتماع. وأن للرئاسة ونائب الرئيسة - المقرر بوضع الصيغة النهائية للموجز. وسيُعرض موجز الرئاسة على فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في دورته السادسة.

## خاتمة

41- أكد الفريق العامل من جديد أن تقاسم التقدم الجاري الذي تحرزه المنظمات الدولية في قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي ينبغي أن يصبح بنوداً دائماً في جدول الأعمال.

42- وفيما يتعلق بتعريف الاقتصاد الرقمي للأغراض الإحصائية، اتفق الفريق العامل على أنه ينبغي أن يواصل الأونكتاد جهوده الرامية إلى تحسين قياس الاقتصاد الرقمي تدريجياً عن طريق العمل مع المنظمات الدولية الأخرى والمكاتب الإحصائية الوطنية، بما في ذلك عن طريق تبادل الإرشادات المنهجية والموارد المعرفية والخبرات العملية، فضلاً عن النتائج الإحصائية؛ ومواصل استكشاف سبل تحسين قياس مكونات الاقتصاد الرقمي التي لا تحظى حالياً بتغطية جيدة ولكنها تمثل بالفعل موضوع اهتمام السياسات العامة وتخضع للاختبارات المنهجية، مثل التجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية؛ والمشاركة في نشر العمل الذي يقوم به الأونكتاد في سياق الاجتماعات الدولية الأخرى ذات الصلة بموضوع الإحصاءات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يواصل الأونكتاد العمل على وضع مبادئ توجيهية بشأن قياس قيمة التجارة الإلكترونية (بما في ذلك التجارة الإلكترونية عبر الحدود) وأن ينسق أنشطة فرقة عمل من المشاركين المهتمين في الفريق العامل للقيام بذلك.

43- ولمواكبة النسق السريع لتطور الاقتصاد الرقمي، طلب الفريق العامل إلى الأونكتاد أن يواصل عرض الخبرات والمشاريع القائمة على مصادر البيانات غير القائمة على الدراسات الاستقصائية لأغراض الإحصاءات الرسمية، بهدف نشر النهج الابتكارية والممارسات الجيدة والموارد المعرفية ذات الصلة بين الإحصائيين في البلدان النامية، وإضافة قيمة من خلال دراسة الكيفية التي يمكن بها لهذه التجارب أن تساعد في تحسين قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

44- وفي سياق الدورة المتعلقة بقياس البعد الجنساني في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، شجعت المكاتب الإحصائية الوطنية على إدراج أسئلة مصنفة حسب نوع الجنس بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الأعمال التجارية في تخطيط الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة، والدراسات الاستقصائية للأعمال التجارية، والدراسات الاستقصائية لريادة الأعمال، وتقاسم النتائج في الاجتماعات المقبلة للفريق العامل. وشجعت المكاتب الإحصائية الوطنية على وضع المؤشرات الأساسية المتعلقة بنوع الجنس في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتصلة بالعمالة والأعمال التجارية وريادة الأعمال التي اقترحتها الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، والنظر في تطبيق الإطار المفاهيمي للأونكتاد لقياس نوع الجنس في إحصاءات التجارة على التجارة الرقمية أو على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

45- واستناداً إلى المناقشات التي دارت في الاجتماع الثالث للفريق العامل، قد يود فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في النظر فيما يلي:

(أ) أن يطلب إلى الفريق العامل تناول المواضيع الأربعة التالية في اجتماعه القادم:

- التقدّم المحرز في الأعمال المتعلقة بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي التي تقوم بها المنظمات الدولية ذات الصلة (بند دائم في جدول الأعمال)؛
- قياس قيمة التجارة الإلكترونية؛
- عمليات قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي غير القائمة على الدراسات الاستقصائية.

(ب) أن يطلب إلى الأونكتاد أن ينسق أنشطة فرقة عمل من المشاركين المهمين في الفريق العامل لدعم وضع مبادئ توجيهية للأونكتاد بشأن قياس قيمة التجارة الإلكترونية (بما في ذلك التجارة الإلكترونية عبر الحدود).

## قائمة المشاركين في الاجتماع الثالث للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

1- حضر الاجتماع ما مجموعه 205 مشاركين مسجلين حصلوا على الموافقة، 52 في المائة منهم من النساء.

2- وحضر الاجتماع مشاركون من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الجزائر	الاتحاد الروسي
جزر مارشال	إثيوبيا
الجمهورية الدومينيكية	أذربيجان
جمهورية مولدوفا	الأرجنتين
جنوب أفريقيا	أرمينيا
الدانمرك	إسبانيا
دولة فلسطين	أستراليا
زيمبابوي	إكوادور
ساموا	ألمانيا
سري لانكا	إندونيسيا
سلوفينيا	أوروغواي
سنغافورة	أوغندا
السنغال	إيران (جمهورية - الإسلامية)
سورينام	أيرلندا
السويد	إيطاليا
سويسرا	البرازيل
سيشيل	بربادوس
شيلي	البرتغال
الصين	بلجيكا
عمان	بلغاريا
غامبيا	بليز
غواتيمالا	بنغلاديش
فرنسا	بنما
فنلندا	بنن
فيجي	بوركينافاسو
فييت نام	بولندا
قيرغيزستان	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
كمبوديا	بيرو
كندا	ترينيداد وتوباغو
كوبا	توغو
كوستاريكا	تونس
الكونغو	جامايكا

النمسا	الكويت
نيبال	كينيا
النيجر	مصر
نيجيريا	المغرب
الهند	المكسيك
هندوراس	المملكة العربية السعودية
هولندا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
الولايات المتحدة الأمريكية	وأيرلندا الشمالية

3- وحضر الاجتماع مشاركون من الكيانات الدولية التالية:

- بنك التنمية الأفريقي
- مصرف التنمية الآسيوي
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- اللجنة الاقتصادية لأوروبا
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
- منظمة العمل الدولية
- الاتحاد الدولي للاتصالات
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- منظمة التعاون الإسلامي
- المكتب الإحصائي للمفوضية الأوروبية
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
- الاتحاد البريدي العالمي
- مجموعة البنك الدولي
- منظمة التجارة العالمية

4- وكان من بين المشاركين من المجتمع المدني والقطاع الخاص\*:

- مكتب ألفا للمحاماة
- الأكاديمية الصينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- جامعة لندن
- المنظمة الدولية للمستهلكين
- مركز سياسات اقتصاد البيانات
- " DevStat " للخدمات الاستشارية الإحصائية،
- رابطة التجارة الإلكترونية في بنغلاديش

\* لا يعني ذكر أي شركة أو عملية مرخص بها الإعراب عن موافقة الأمم المتحدة عليها.

رابطة غلوبال إكسبيريس  
المنظمة الدولية لتقابات المحامين  
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي  
المعهد الإيطالي الأمريكي اللاتيني  
السوق الإلكترونية لعموم أفريقيا  
جامعة هافانا  
جامعة ليل

## المرفق الثاني

## قائمة الموارد المعتمدة كمراجع في الاجتماع الثالث للفريق العامل

جميع العروض والمساهمات متاحة على الرابط التالي: <https://unctad.org/meeting/working-group-measuring-e-commerce-and-digital-economy-third-meeting>

مصرف التنمية الآسيوي

*Capturing the Digital Economy: A Proposed Measurement Framework and Its Applications*. Available at <https://www.adb.org/publications/capturing-digital-economy-measurement-framework>.

البرازيل

*Survey on the Use of Information and Communication Technologies in Brazilian Enterprises: ICT Enterprises 2021*. Available at <https://cetic.br/en/pesquisa/empresas/publicacoes/>.

كندا

*Statistics Canada Survey of Digital Technology and Internet Use – 2021*. Available at [https://www23.statcan.gc.ca/imdb/p3Instr.pl?Function=assembleInstr&lang=en&Item\\_Id=1317562](https://www23.statcan.gc.ca/imdb/p3Instr.pl?Function=assembleInstr&lang=en&Item_Id=1317562).

كندا

Canadian Internet Use Survey 2020. Available at [https://www23.statcan.gc.ca/imdb/p3Instr.pl?Function=assembleInstr&lang=en&Item\\_Id=1289522](https://www23.statcan.gc.ca/imdb/p3Instr.pl?Function=assembleInstr&lang=en&Item_Id=1289522).

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

*Using Big Data for Official Statistics*. Available at <https://drive.google.com/file/d/1jXXSinE3ox6l5pfxBV6h1vR-kkJs3F8M/view>.

الاتحاد الدولي للاتصالات

Expert Group on ICT Household Indicators, 10th meeting. See <https://www.itu.int/itu-d/meetings/statistics/egh2022/>.

كينيا

*Women's Empowerment in Kenya, Developing a Measure 2020*. Available at <https://www.genderinkenya.org/wp-content/uploads/2020/08/WEI-REPORT-10.08.2020.pdf>.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

Digital supply-use tables: Making digital transformation more visible in economic statistics. Available at [https://www.oecd-ilibrary.org/science-and-technology/digital-supply-use-tables\\_91cbdd10-en](https://www.oecd-ilibrary.org/science-and-technology/digital-supply-use-tables_91cbdd10-en).

الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية



تقرير الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية E/CN.3/2022/21. قُدِّمَ إلى اللجنة الإحصائية للنظر فيه في آذار/مارس 2022. متاح على الرابط التالي: [.https://unstats.un.org/unsd/statcom/53rd-session/documents/2022-21-ICT-E.pdf](https://unstats.un.org/unsd/statcom/53rd-session/documents/2022-21-ICT-E.pdf)

الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

Core list of indicators on ICT for development, March 2022 revision. Available at [https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/coreindicators/Core-List-of-Indicators\\_March2022.pdf](https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/coreindicators/Core-List-of-Indicators_March2022.pdf).

الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

جلسة في منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2022 حول "استكشاف استخدام مصادر البيانات المبتكرة". انظر [.https://www.itu.int/net4/wsis/forum/2022/Agenda/Session/340](https://www.itu.int/net4/wsis/forum/2022/Agenda/Session/340)

المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي

Community survey on ICT usage and e-commerce in enterprises. Available at <https://ec.europa.eu/eurostat/web/digital-economy-and-society/data/comprehensive-database>.

المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي

Trusted Smart Statistics – Web Intelligence Hub.

(يتضمن مبادئ توجيهية بشأن استرجاع المحتوى الشبكي). انظر [https://ec.europa.eu/eurostat/cros/content/trusted-smart-statistics-%E2%80%93-web-intelligence-hub\\_en](https://ec.europa.eu/eurostat/cros/content/trusted-smart-statistics-%E2%80%93-web-intelligence-hub_en)

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

Inclusive Digital Economy Scorecard. Available at <https://ides.uncdf.org/>.

لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإحصاءات الأعمال والتجارة

Summary report of the fifth meeting on 6–9 September 2022, including the work of the task team on globalization and digitalization. Available at [https://unstats.un.org/unsd/business-stat/UNCEBTS/Documents/Fifth\\_meeting\\_2022/Summary\\_Report\\_of\\_the\\_5th\\_Meeting\\_of\\_the\\_UNCEBTS\\_FINAL.pdf](https://unstats.un.org/unsd/business-stat/UNCEBTS/Documents/Fifth_meeting_2022/Summary_Report_of_the_5th_Meeting_of_the_UNCEBTS_FINAL.pdf).

لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالبيانات الضخمة وعلوم البيانات لأغراض الإحصاءات

Global Challenges and the Importance of Relevant and Timely Data. 7th International Conference, 7–11 November 2022. See <https://unstats.un.org/bigdata/events/2022/conference/workshops/index.cshtml>.

الأونكتاد

*Manual for the Production of Statistics on the Digital Economy 2020*. Available in English, French and Spanish, as well as Portuguese. Arabic and Russian, forthcoming. See <https://unctad.org/webflyer/manual-production-statistics-digital-economy-2020>.

الأونكتاد

statistical database (UNCTADstat). Includes digital economy tables. Available at <https://unctadstat.unctad.org/EN/Index.html>.

الأونكتاد

UNCTAD data and statistics for more gender-responsive trade policies in Africa, the Caucasus and Central Asia. Project. See <https://unctad.org/project/data-and-statistics-more-gender-responsive-trade-policies-africa-caucasus-and-central-asia>.